العددِ 21A ايار 2026
NO.21A May2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

المحاكم في الامبراطورية المغولية

(م. د دعاء مهدي فرحان)

(مديرية تربية القادسية)

duaa.mahd@mu.edu.iq

الملخص

اتسم النظام القضائي في الإمبراطورية المغولية بالتنوع والتداخل بين الأعراف والقواعد المغولية من جهة، والنظم القانونية والدينية للشعوب الخاضعة للحكم المغولي من جهة أخرى، واعتمد المغول في تنظيم شؤون القضاء على مجموعة من التقاليد والقواعد التي ارتبطت بـ الياسا، التي شكلت إطارًا لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع والجيش ، وكان من أبرز مظاهر القضاء المغولي اليرغو، وهو نظام قضائي ارتبط بالسلطة المغولية، ونظر في مختلف القضايا والمخالفات، ولا سيما ما يتصل بالأمراء وكبار الموظفين وشؤون الدولة.

ومع توسع المغول في البلاد الإسلامية، استمر القضاء الشرعي الإسلامي إلى جانب القضاء المغولي، وحافظ القضاة المسلمون على اختصاصهم في العديد من القضايا المتعلقة بالشريعة والمعاملات والأحوال الشخصية ، وبعد اعتناق عدد من الحكام المغول الإسلام، ولا سيما غازان خان، ازدادت أهمية القضاء الإسلامي، وحدث تقارب أكبر بين الإدارة المغولية والنظام القضائي الإسلامي ، وبذلك اتسم القضاء في الإمبراطورية المغولية بالتعدد، إذ جمع بين القواعد المغولية والقضاء الشرعي والنظم القانونية المحلية، بما يتناسب مع التنوع السياسي والديني والثقافي في الإمبراطورية.

الكلمات المفتاحية: المحاكم، الإمبراطورية المغولية، القضاء المغولي، اليرغو، الياسا، القضاء الشرعي .

Courts in the Mongol Empire

Duaa Mahdi Farhan

Al-Qadisiyah Education Directorate

duaa.mahd@mu.edu.iq

Abstract

The judicial system of the Mongol Empire was characterized by diversity and interaction between Mongol customs and regulations on the one hand, and the legal and religious systems of the peoples under Mongol rule on the other. The Mongols organized judicial affairs according to a set of traditions and regulations associated with the Yasa, which provided a framework for regulating state, society, and military affairs. One of the most prominent forms of Mongol justice was the Yarghu, a judicial system closely connected to Mongol political authority that dealt with various cases and offenses, particularly those involving princes, senior officials, and state affairs. With the Mongol expansion into Muslim territories, Islamic Sharia courts continued to operate alongside the Mongol judicial system, while Muslim judges retained jurisdiction over many matters related to Islamic law, transactions, and personal status. Following the conversion of several Mongol rulers to Islam, particularly Ghazan Khan, the importance of the Islamic judiciary increased, leading to greater interaction between Mongol administration and Islamic

judicial institutions. Thus, the judicial system of the Mongol Empire was characterized by plurality, combining Mongol regulations, Islamic judiciary, and local legal traditions in accordance with the political, religious, and cultural diversity of the Empire.
Keywords: Courts, Mongol Empire, Mongol Judiciary, Yarghu, Yasa, Islamic Judiciary.

المقدمة

شهدت الامبراطورية المغولية تحولات سياسية وإدارية كبيرة منذ نشأتها ، أسهمت هذه التحولات في تشكيل واحدة من أوسع الإمبراطوريات في التاريخ ، وقد ارتبط ظهور هذه الدولة باسم القائد المغولي جنكيز خان الذي استطاع توحيد القبائل المغولية المتفرقة ، وإقامة كيان سياسي قوي امتد نفوذه ليشمل مناطق واسعة من آسيا وأوروبا ، ومع اتساع رقعة الدولة المغولية وتزايد عدد السكان الخاضعين لسلطتها، برزت الحاجة إلى تنظيم شؤون الحكم والإدارة ، ووضع قواعد قضائية وقانونية تضبط العلاقات بين أفراد المجتمع المغولي وتضمن استقرار الدولة.

وفي هذا السياق برزت أهمية النظام القضائي في الإمبراطورية المغولية بوصفه أحد الركائز الأساسية في إدارة الدولة ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية فيها ، فقد اعتمد المغول في بداية تأسيسهم على الأعراف والتقاليد القبلية التي كانت سائدة بينهم آنذاك ، والتي شكلت الأساس الأول لتنظيم العلاقات الاجتماعية وفض النزاعات بين افراد المجتمع المغولي ، ومع قيام الدولة المغولية وتوسعها، عمل جنكيز خان على تقنين هذه الأعراف والتقاليد ضمن منظومة قانونية عرفت باسم الياسا ، والتي أصبحت المرجع الأعلى في التشريع والقضاء لدى المغول.

شكلت الياسا الإطار القانوني الذي استندت إليه المحاكم المغولية في إصدار الأحكام وتسوية المنازعات ، إذ تضمنت مجموعة من القواعد والأحكام التي تناولت مختلف جوانب الحياة ، بما في ذلك الجرائم والعقوبات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية ، والحفاظ على النظام العام ، كما اتسمت هذه القوانين بدرجة كبيرة من الصرامة والشدة ، وذلك بهدف تحقيق الردع وضمان الانضباط داخل المجتمع المغولي وترسيخ سلطة الدولة .

ولم تقتصر المحاكم في الإمبراطورية المغولية على نوع واحد ، بل تعددت أشكالها تبعًا لطبيعة القضايا المعروضة عليها والجهات التي تتولى الفصل فيها ، فقد وجدت محاكم خاصة للنظر في القضايا العامة والإدارية ، فضلاً عن محاكم تهتم بالفصل في المنازعات بين الأفراد، إضافة إلى الدور الذي كان يؤديه الحكام والقادة العسكريون في بعض الأحيان في إصدار الأحكام القضائية ، وقد ساعد هذا التنوع في المؤسسات القضائية على إدارة شؤون الدولة الواسعة ومعالجة النزاعات التي كانت تنشأ في مختلف أقاليم الإمبراطورية.

كما تأثر النظام القضائي المغولي بالبيئات الحضارية التي دخلت تحت حكمه، إذ إن توسع الإمبراطورية المغولية واحتكاكها بالشعوب المختلفة أدى إلى تأثر بعض جوانب الإدارة والقضاء بالتقاليد القانونية السائدة في تلك المجتمعات ، ولا سيما في المناطق الإسلامية التي احتفظت فيها المحاكم الشرعية بدورها في الفصل في القضايا وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

نشأة القضاء والمحاكم في الامبراطورية المغولية

القضاء في الناحية اللغوية يعني الفصل والحكم[1] وهو وظيفة مهمة في الدولة ، مهمتها تفصل بين الناس في خصوماتهم لقطع تنازعاتهم وحسماً للتداعي[2]

شكلت القوانين والأعراف الاساس لتنظيم الحياة العامة والقضائية لدى المغول ، وارتبطت مجموعة من الاحكام والقواعد والاوامر بجنكيز خان ، وقد جمع فيها عددًا من الأعراف والتقاليد المغولية السائدة، وأضاف إليها

أحكامًا وتشريعات لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع ، وقد أُضفي عليها طابع رسمي، وأمر بتدوينها وحفظها، عرفت هذه الأحكام عند المغول باسم الياسا بمعنى الحكم أو القاعدة أو القانون[3] التي تعد من أبرز التنظيمات التي ارتبطت بتأسيس الدولة المغولية ، إذ عمل جنكيز خان على جمع جانب من الأعراف والتقاليد التي كانت سائدة بين المغول ، وأضاف إليها مجموعة من الأحكام والتشريعات، وأضفى عليها طابعًا رسميًا لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع ، شملت أحكامها جوانب متعددة من الحياة المغولية، ومنها الشؤون السياسية والعسكرية والاجتماعية، فضلًا عن العقوبات وتنظيم بعض المسائل القضائية ، منها عدم تنفيذ الحكم على المتهم قبل اعترافه بالتهمة الموجهة إليه ، وفرضت عقوبات على من يقدم اتهامات باطلة ، تضمنت عقوبات محددة للمخالفات والجرائم ، ومن ثم أصبحت الياسا أحد الأسس التي استند إليها المغول في إحكام السيطرة وتنظيم شؤون إمبراطوريتهم [4] وهذا يدل على أن القضاء أصبح جزءًا من التنظيم الإداري للدولة المغولية، ولم يعد الفصل في الخصومات مقتصرًا على الأعراف القبلية أو سلطة الزعماء وحدهم .

اهتم سلاطين الأمبراطورية المغولية بالنظام القضائي ، وكانت الاحكام الخاصة بهم تستند الى الياسا في معظمها ، واستمر هذا الوضع حتى تولي السلطان غازان بن ارغون عرش السلطنة **(694 - 703 هـ / 1295 – 1304 م)** والذي اعتبر الاسلام ديناً رسمياً للدولة [5]

النظام القضائي في ايران لم يكن معقداً ومتطوراً ومهتماً بالتدوين والتوثيق كمان كان عليه الحال في الصين الذي كان نظامهم في غاية الشدة والصرامة [6] فقد كان عندهم مجلس امانة السر يحتل اعلى التسلسل الوظيفي القضائي التابع للحكومة المركزية وتحت امرته عشرة مجالس مماثلة والتي كانت بمثابة حكومات اقليمية ، وكان هذا المجلس يقسم الى اربعة دوائر هي : لو ، فو ، تشاو ودائرة السين التي كانت مركزاً اساسياً لتقديم القضايا واحتلت المكانة الاعلى بين الدوائر الثلاث المحلية الاخرى [7]

قسمت المناصب في هذه الدوائر المحلية الاربع على النحو الاتي : سين – ين (القاضي) ، سين – تشنغ (مساعد القاضي) ، تشو – بو (صاحب الديوان) ، سن – وي (مفوض الحاكم) وداروتشي (مفوض المنطقة) ، من مهامهم السيطرة على الامن وتنفيذ القانون والقاء القبض على من يخالفون القانون ويساعدهم في تأدية واجباتهم فريق من الشرطة وفي حال اخفاقهم في عملهم يعاقبون فيضربون بعصا رفيعة حسب مدة اخفاقهم [8]

تميز النظام القضائي في عهد اسرة اليان الصينية ببنية وظيفية بالنظام والمتابعة الدورية فلم يكن احد يتجرأ على اتهام القائمين عليه بالاهمال او التسيب واذا حدث خطأ ما جرى تعويض صاحبه بالمال ، استحدثت اسرة اليان الصينية نظاماً قضائياً مرناً يسمح لجميع الاقليات العرقية [9] بالمساهمة فيه بشكل متساوٍ وفعال وظهرت محاكم للنظر في

شؤون بعض المتهمين ممن يتمتعون بأمتيازات ومناصب خاصة كالجيش وافراد بعض المؤسسات الحكومية او المهن الخاصة [10]

اما بالنسبة **لتنظيم القضاء المغولي في ايران** فأنه لم يكن معقداً ومتطوراً ومهتماً بالتوثيق والتدوين مثل الصين كما اسلفنا الذكر ، يذكر الهمذاني ان ثمة محكمة اولية تسوي الخلافات في كل معسكر ويمارس حكام المقاطعات سلطة قضائية في اقطاعاتهم وفي الاولوس تلتئم محكمة خاصة يترأسها قاضٍ كبير [11]

كانوا القضاة يعينون من قبل الحكومة المركزية ويترأس القاضي المحكمة ويرجع في قوانينه الى قاضي القضاة او يدمج في ذلك المنصب في بعض الاحيان رجلين يشتركان معاً في المهام والواجبات المفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة[12]

لقد طرأ على النظام القضائي بعض التغيير ، خلال معرفة امبراطورية المغول لنظام البصمات ، وفق هذا النظام تحقق وثبت بالتجربة على واحد وضعوا ورقة الاتهام تحت اصبعه وقاموا برسم خط عند موضع البصمة حتى اذا ما انكر بصم على ورقة اخرى وقابلوها بالبصمة السابقة ، فأن كانت مطابقة لها عجز عن الانكار وكان المتهم يمر بستة انواع من المحاكم وهي درجات تسمى : ليشة ، لوشة ، جيون ، توجينون ، زوتسائي وسنو يشه وبعد مروه بهذه الدرجات الست من القضاء يعرض امره على الديوان الاعظم ديوان الخان وفي محكمة هذا الديوان يقضي له او عليه وفقاً لفرمان الخان [13]

وفي عهد قوبيلاي بن تولوي **(657 – 693 هـ / 1259 – 1294 م)** اسندت ادارة الامبراطورية المغولية التي قسمت الى اربعة وثلاثين مقاطعة الى االثني وعشرين وزيراً صينياً يقيمون في احد قصور بكين ، وكل وزير يختص بنوع من الشؤون ومن مهامهم اختيار حكام المقاطعات ويؤلفون محكمة عليا يعاونهم في ذلك قاضٍ وعدد من الكتبة في كل مقاطعة ، وبالنسبة لقراراتهم فقد كانت مبرمة في الشؤون العسكرية ، وكانو يحددون عدد الفرق العسكرية الواجب تجنيدها ويصدرون احكاما مبرمة في الدعاوى العامة وتستثنى الحالات الخطيرة التي تعرض على الامبراطور المغولي للفصل فيها [14]

عند تولي غازان خان عرش السلطنة اعتنق الاسلام واصبح ديناً رسمياً للدولة الايلخانية ، واحدث تغييرات جذرية لكافة الجوانب الحياتية ، فكانت البلاد في عهده يعمها الخراب فعمل اصلاحات عديدة وقام باصدار مرسوماً سنة **698 هـ / 1299 م** عرف بدستور يارليغ ، امر فيه بانزال العقوبة لكل من يخالف قوانين هذا الدستور [15] وبالنسبة للنظام القضائي تراوح بين الصرامة واللين فقام غازان بمنح الكثير من الامتيازات لمنصب القاضي ، الا ان الياسا الجنكيزية ظلت القانون الذي لا يعلى عليه قانوناً [16]

من المهام التي كلف فيها القاضي في عهد غازان هي منع الفساد وخاصة الفساد الاقتصادي فصدر في المرسوم الانف الذكر قانوناً حظر بموجبه التعامل بالربا الذي كان متفشياً بشكل واسع في المجتمع المغولي ومنع الرشوة وامر

المراقبين والولاة وجميع الحكام والمسؤولين مراجعة كل القضايا المتعلقة بشؤون الشريعة الى القضاة المحليين ومن يخالف تطبق فيه العقوبة الصارمة [17]

اهتم غازان بإرساء قدر أكبر من الاستقلال في العمل القضائي، ولذلك اتخذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية القاضي من المؤثرات الخارجية ، ومن أبرز تلك الإجراءات تحسين أوضاع القضاة المالية، ومنعهم من قبول الهدايا، فضلاً عن وضع قيود على علاقتهم بالمتقاضين، إذ حظر عليهم زيارة منازلهم أو التأثر بما يمكن أن يمارسوه من ضغوط ، كما نظم سلوك الحاضرين أمام مجلس القضاء، وفرض العقوبة على من يتجاوز في حديثه أو يوجه عبارات غير لائقة إلى القاضي، ولم تقتصر هذه الإجراءات على سلوك القضاة، بل شملت أيضاً تنظيم الوثائق والشهادات، إذ أوجب إتلاف الوثيقة السابقة عند إنشاء وثيقة جديدة، وأكد ضرورة التثبت من عدالة الشاهد وسلامة شهادته وخلوها من مواطن الشبهة [18]

ولم يعتمد غازان على شهادة الشهود بصورتها المجردة، بل وجه القاضي إلى التعامل معها بوصفها وسيلة للتحقق من حقيقة النزاع؛ ولذلك طلب الاستماع إلى كل شاهد بصورة مستقلة عن الآخر، حتى يتمكن القاضي من مقارنة الروايات والكشف عما بينها من توافق أو اختلاف ، وقد كان اختلاف الأقوال في نظره، مدخلاً للتحقيق في الواقعة والوصول إلى النتيجة المناسبة ، فإذا أسفر التحقق عن ثبوت الحقيقة أمكن للقاضي إصدار الحكم، أما إذا بقيت الشبهة قائمة تعذر عليه الفصل في القضية [19]

تمتع قضاة الارياف بسلطات محدودة كانت تقتصر على قضايا الزواج والميراث والانضباط في اداء خطبة يوم الجمعة في الجوامع ولم يكن من صلاحيات القضاة اصدار تملك من دون اذن من السلطة المركزية العليا في البلاد [20] فيعتبر نظام القضاء الاكثر تعقيداً اذا ان ثمة محكمة اولية تسوي الخلافات كل معسكر ، بينما يمارس حكام المقاطعات سلطة قضائية في اقطاعاتهم وتلتئم في الالوس محكمة خاصة برئاسة قاضٍ كبير [21]

كان قاضي القضاة في الامبراطورية المغولية يعين من قبل صاحب الديوان في بغداد الذي كانت مهمته حفظ الامن الداخلي في البلاد ، وهذه تعتبر ميزة لولاية بغداد عن الولايات الاليخانية المغولية التي تخضع في تنظيم قضائها الى اشراف قاضي القضاة المقيم مع السلطان المغولي [22]

من مهام قاضي القضاة الاساسية والرئيسية هي تعيين القضاة في كافة مدن العراق ، بينما المقيم مع سلطان الدولة المغولية مهمته تعيين القضاة كما اسلفنا الذكر في كافة مدن الدولة الأليخانية باستثناء العراق [23] كما منح قاضي القضاة صلاحيات واسعة من سلطان الامبراطورية المغولية وعلى وجه الاخص الذين يجدون فيه سلاطين المغول الطاعة والخدمة لمصالحهم ، فقد كان قاضي القضاة في عهدهم يقاضي من ينكل عن دفع الضرائب التي كان يفرضها الوكلاء والضمناء ، او من يمتنع من التنازل عن امواله وممتلكاته [24] عين قاضي قضاة ولاية بغداد مع وجود نظام الدين البندجي الذي عينه هولاكو في منصب اقضى القضاة مع الاخرين ، والذي كانت مهمته اختيار القضاة لأطراف

العراق باستثناء ولاية بغداد التي كانت تحت اشراف قاضي القضاة ، ونشر العدل وتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في احكامهم ، يبدو ان منصب اقضى القضاة انتهى بوفاة نظام الدين البندبجي [25]

اليارغو ودوره في القضاء المغولي :

ارتبط القضاء المغولي بمصطلح اليرغو ، وهي وظيفة قضائية يكون صاحبها بمثابة القاضي المغولي الذي تكون احكامه مبنية على اساس الياسا الجنكيزية ، فهي من دوائر التحقيقات في المدن الكبرى سمي الموظفون العاملون في هذه الدوائر بـ يارغوتشي والتي تعني العدل والقانون عند المغول ، يتراس دوائر اليارغو امير يطلق عليه لقب امير يارغو ويتلوه جماعة اليارغوتشي في المنصب والمهام [26]

تأسست اليرغو منذ بدايات الوجود المغولي في ايران ، واعتمدت على الياسا الجنكيزية في بداياتها ، وبعد ممارستها للأحكام لفترة من الزمن عملت بالقوانين المحلية جنباً الى جنب مع الشريعة للوصول الى الاحكام القضائية النهائية [27] ومن خلال اليرغو ظهر موظف أو صاحب منصب ارتبط بالنظر في القضايا وإصدار الأحكام، وهو اليرغوجي [28] وكشفت تراجم رجال الدولة المغولية عن وجود أمراء وموظفين كانوا يتولون اليرغو، مما يدل على أن القضاء كان مرتبطًا بهيكل الدولة ومؤسساتها ، اما بالنسبة للقضايا التي تطرح امام اليارغو تتعلق بقضايا الامبراطورية المغولية الرسمية او الخلافات بينهم في السنوات التي سبقت تأسيس الدولة الاليخانية في ايران[29] فقد كان هناك دواوين لهذه الهيئة يتولى مهمته امير اليارغو ، وعند تعيينه يجب ان يكون مطلع على احكام امراء اليارغو الذي اسلفوه في تولي هذا المنصب وكذلك يجب ان يكون ملازماً لهم ، ومن شروط تعيينه ايضاً ان يكون نزيهاً ويبتعد عن قبول الرشوة ، ويرجع الى الياسا الجنكيزية عند تدقيقه للخصومات بين المتنازعين واصدار حكمه [30] وظهر فيما بعد نائب لليارغوتشي مهمته هي الاشراف على البوابات ويساق اليه المتهم الذي يقبض عليه ويقوم بمحاكمته ، وصورة المحضر تدون عند التحقيق ثم ترسل الى اعلى ديوان والذي يطلق عليه مصطلح لوشه مع المتهم وبعدها يرسل المتهم لديوان جبيون ومن بعده يرسل لديوان تونجينون الذي تتعلق فيه شؤون البريد والسعاة ، وبعدها يرسلون المتهم الى روشتائي وهو الديوان الخامس الذي تدار فيه شؤون الجيش ، وبعدها يحمل الى الديوان السادس والذي يطلق عليه مصطلح سنويشه ، وبعده مروره بهذه الدواوين او المحاكم يحمل المتهم الى المحكمة الأهم والأعظم وهي محكمة شينك ويحقق معه [31] ان وجود القضاء والمحاكم في الامبراطورية المغولية لا يدلل بالضرورة على انهم كانوا عادلين في احكامهم ، وذلك لأن احكامهم تستند اغلبها على قوانين جائرة [32]

النظام المتبع في تطبيق الأحكام المغولية بحق المخالفين لقانون الدولة

وسائل المغول في ايقاع الرعب في نفوس رعاياهم :- ينبغي وقبل الحديث عن الوسائل التي استخدموها المغول مع شعبهم نشير الى معاني الرعب او ما يوازيه من الفاظ لغوياً واصطلاحاً ، فقد اثبتت الدراسات المغولية ان اللغة مادة ينعكس عنها الفكر بل هي اداة عاكسة للفكر فاللغة تعني وظيفة اجتماعية وهذا يعني ان هناك صلة كبيرة جداً بين الالفاظ ودلالاتها .

الرعب في اللغة هو الفزع والخوف ، رَعَبتَه يَرْعَبُه رُعْبًا فهو مرعوب ورَعيب : افزعَه وارتعب فهو مرعب ومرتعب اي فزع ، والرعب في الاصطلاح يعني درجة اعلى واكبر من الخوف الذي يدخل على النفس البشرية [33]

كانت الفوضى سائدة بين قبائل المغول وكانوا متفرقين وعلى نزاع لا يوجد سلم بينهم قبل تولي جنكيز خان عرش السلطنة المغولية الذي صدر مجموعة من القوانين واطلق عليها الياسا [34] دستور جنكيز خان الذي دونه بالخط الايغوري وتطلق على الحكم الذي يصدره الملك او الامير ويشمل الياسا جزء كبير من الاحداث فهذا القانون يمثل علاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة المحكومين ببعضهم البعض وعلاقة الفرد بالمجتمع [35] واهم بنود الياسا هي الخضوع التام لجنكيز خان واندماج القبائل المغولية في قبيلة واحدة والعقاب الصارم لكل من يخالف اوامر الخان الاكبر [36] الذي تمكن بقوة السيف والتدبير المحكم وفرضه القوانين الصارمة التي بموجبها خضع قومه تحت امره ناهيك عن طاعة سائر طوائف الترك والمغول له ايضاً .

وهنا يتضح ان ياسا جنكيز خان محترمة مقدسة من المغول بشكل غير عادي ، ولم يجرؤ احد ان يغفل احد مضامينها وكان المغول يجلونها اجلال المسلمين للقران الكريم ، واستمر هذا الاحترام والرعاية حتى زوال سلطنة اولاده من ايران فقد كانوا يعملون وفق نصوصها حين اجتماع السلطان العام وتنفيذ العقوبات والقتل وامور الطعام والغذاء وغيرها .

فرضت الياسا الجزاءات القاسية للمخالفين مثل القتل للسارق او الهروب من الخدمة العسكرية ، فقد فرض جنكيز خان قانوناً عادلاً على اطراف مخيمه ، فقد كان من المستحيل على اي كان ان يلتقط ولو حزاماً مرمياً على الارض اذ لم يكن هو صاحبه اصلاً ، ولهذا ولم يشهد صفوف جيشه سرقة او خداعاً [37] والقانون يطبق على الجميع دون استثناء ، وقوانين الياسا تنفيذها واجبة وان تكون عمياء من قبل الرعية للخان الاكبر ، وذلك لان جنكيز خان اعتقد انه مختار من السماء لفتح العالم [38] فالخروج على طاعته وعدم تطبيق اوامره يعتبر جرماً عظيماً لا يغتفر ، عصيانه يعني عصيان الله جل وعلا [39] هكذا فرضت الامبراطورية المغولية الانضباطية الصارمة للقوانين التي حفظتها بشكل تام وحافظت على استمراريتها [40]

طبقت عقوبة الاعدام على بعض الجرائم ، كالتجسس وخيانة الوطن والارتداد عن الدين او والعقيدة والسرقة ، وقد طبق الاعدام بطرق مختلفة اتجاه الخارجين عن القانون [41] ومن يخالف مراسيم واحكام الخان قطع رأسه ، ومن يتجرأ على مخالفة الخان تكون عقوبته التجريد من ثيابه تماماً ويضرب بالعصا التي تقرع بها الطبول ، ترك هذا الاعتقاد اثره في طبيعة علاقة حكام الامبراطورية المغولية مع البلدان الخاضعة لهم فاصبحوا اعظم الامم طاعة لسلاطينهم [42]

كما اكدت الياسا الجنكيزية على ان من مارس الزنى قتل ، ومن لا ط قتل ، ومن يتعمد الكذب والنمام ومن يمارس السحر يقتل [43] فهذه القوانين ساعدت على التقليل من الخلافات بين المغول ، وتكوين قدر من الثقة في التعامل فيما

بينهم [44] فقد كانت قوانينهم مميزة على سبيل المثال عندما يتقاتل رجلان لا يجرؤ احد على التدخل بينهما ، قضاء البلاط المغولي هو الذي يحكم بينهما فقط [45] ومن يمس احد المتخاصمين بسوء بعد الدعوة يكون جزاؤه الموت وتتخذ الاجراءات المناسبة من دون اي تأجيل او ابطاء [46] ومن يصاب من قبل خصمه يصحبه بنفسه الى المحكمة ولا يعاقب اي متهم الا بعد ثبوت التهمة بالأدلة الدامغة او بالاعتراف ، وعندما يتهم احدهم من قبل عدة اشخاص يعذبونه حتى يعترف ويعاقبون القاتل بالإعدام[47] ومن هنا يتضح ان السرقة كانت اكثر الجرائم تكراراً في العالم المغولي وعقوبتها تحدد وفق اهميتها ، تتراوح بين الضرب بالعصي والاعدام الذي تراق فيه الدماء الا اذا استطاع السارق دفع تسعة اضعاف قيمة المسروق [48]

محاكمة الامراء :

تضمنت الياسا الجنكيزية اشارة الى ان كل من خالف احكامها من الحكام يكون خلعه واجب[49] فقد كان حكام الامبراطورية المغولية مقيدين في احكام الياسا ومن يخالفها يحاكمونه[50] وكانت محاكمة الملوك والحكام وطبقة النبلاء تختلف عن الفئات الأخرى ، فقد كانوا يتجنبون قدر المستطاع اهراق دماء النبلاء على الارض ، فكانوا عندما ينفذون حكم الاعدام بهم يلفونهم باللباد لكي يقوم بمص دمهم قبل ان يسيل في الارض [51]

نظم جنكيز خان جيشه تنظيماً دقيقاً، قسم قواته إلى وحدات عسكرية متفاوتة العدد، وجعل عليها أمراء يتولون قيادة الألوية والفرق المختلفة ، كما وضع ضوابط صارمة لمحاسبة الأمراء مهما علت مكانة الامير يخضع للعقوبة إذا ارتكب ذنباً وصدر بحقه أمر من الحاكم، وكان يمتثل لما يصدر إليه دون اعتراض، حتى وإن كانت العقوبة تؤدي إلى هلاكه ، وشدد كذلك على ضرورة التزام الأمراء بمراكزهم وأوامر سلطانهم، فمن يخالف الأمر أو يغادر الموضع المحدد له من دون إذن عرض للعقوبة ، وبعد وفاة جنكيز خان، حافظ أبناؤه وأتباعه على الالتزام بأحكام الياسا والعمل بها، حتى غدت بالنسبة إليهم نظاماً ملزماً يحرصون على تطبيقه، كما يحرص المسلمون على الالتزام بالقرآن الكريم [52]

محاكمة فاطمة خاتون :

حين استولى المغول على مشهد الامام الرضا المقدس " عليه السلام " وقعت الحاجبة فاطمة في ايديهم اسيرة واتوا بها الى قراقورم وبيعت في سوق الدلالة على يد الدلالة التي علمتها كل فنون الذكاء والدهاء وكانت تأتي بها كثيرا الى معسكر توراكينا خاتون [53]

وحين تغيرت الأحوال وعلا امر الامير جينقاي تقربت منه حتى اصبحت محرم اسراره ومكمن ما خفى من اسراره وتمكنت فيما بعد من السيطرة عليه ، تقرب اليها العظماء من سائر الاطراف يطلبون ودها وعلى وجه الاخص عظماء خراسان [54] عندما تولى السلطان كيوك بن اوكتاي خان السلطة **(644 – 647 هـ / 1246 – 1249 م)** كان هناك واحد من اهل سمرقند كانوا يقولون انه علوي المذهب ، اسمه شيره وادعى ساقية قداق امير مسيحي من امراء قبيلة

النايمان ، وصل الى مرتبة الوزراء في عهد خانية كيوك [55] وان فاطمة خاتون سحرت اخو كيوك خان " كوتان " قاصدة من وراء ذلك الغمز بعلاقتهما ولهذا السبب اصابته العلة ، وحين عاد كوتان مبلغاً اياه ان ما اصابه من علة انما هو من فعل سحر فاطمة ففي حال اصابه مكروه فعلى جينقاي القصاص منها .

وعندما جاء خبر وفاة كونان ارسل كيوك خان رسولاً الى والدته طالباً احضار فاطمة خاتون لكن الام لم توافق على ارسالها متعللة انها ستحضرها معها ، وتكرر ارسال احضارها عدة مرات وتكرر اعتذار توراكنة خاتون على ارسالها بأسباب مختلفة ، مما سبب غضباً كبيراً بين الام والابن ، وحين لم يعد للاعتذار ارسلت فاطمة خاتون غصب واستجوبت في المحكمة وتركت عارية جائعة ظمئة عدة ايام وليال وسامها انواع التعذيب والتعنيف والتنكيل حتى وصل بها الامر الى نهاية المطاف الى الاعتراف بجرم لم ترتكبه ولم تقترفه خضوعاً للغماز والهماز والتزوير عندئذ امر بلفها داخل لباد والقائها في الماء فماتت غرقاً [56]

كان موتها صدمة كبيرة لوالدته التي لم تستطع تحمله لذلك ما لبثت ان ماتت كمداً عليها بوقت قصير ، كما اعدم كيوك كل من له علاقة بفاطمة خاتون وبذلك قضى على امر تدخلات فاطمة واتباعها في شؤون الحكم [57]

وفي تلك السنة التي خلف فيها كيوك اباه اتهم علي خواجة امير ايميل شيره بالتهمة نفسها وهي ان شيره يسحر خواجة فوقع شيره كذلك في الاسر والقيد وسجن لمدة عامين ذاق خلالها صنوفاً من التعذيب والقيد حتى يئس من حياته ، وحين ايقن شيره انه يعاقب كما عوقبت فاطمة خاتون ادرك ان الموت حتماً مقتضى ورحب بقضائه وقدره واقر بما لم يرتكبه من ذنوب فقتل وقتل معه ابناؤه ونساؤه [58] وكان الضحية الثالثة في عملية التصفية التي قام بها كيوك خان هو قتل الامير عبد الرحمن الذي شغل منصب حاكم ولاية الخطا على عهد توراكنة خاتون ، فقد كان سبب قتله بغية تصفية من كان محسوباً على والدته [59]

مقتل الامراء المغوليين المخالفين في عهد منكو بن تولي (649 – 657 هـ / 1251 – 1259 م)

مؤامرة شيرامون وناقو ونويان

شهد عهد منكوخان معارضة من بعض الأمراء المغوليين، تمثلت في المؤامرة التي اشترك فيها شيرامون وناقو ونويان بهدف الإطاحة بمنكوخان ، وقد انكشف جانب من هذه المؤامرة عن طريق صياد يدعى كشك ، إذ كان عائداً من معسكر منكوخان والأمير باتوخان، غير أنه فقد جمله أثناء الطريق، فاضطر إلى البحث عنه حتى وصل إلى منطقة كان ينتشر فيها جيش شيرامون وناقو[60] ولاحظ كشك أثناء وجوده هناك كثرة العربات التي كانت تحمل المؤن والأطعمة والأشربة ، الأمر الذي أثار شكوكه بشأن طبيعة التجمع والاستعدادات الجارية ، وللتأكد من الأمر أخذ يستفسر من بعض الأشخاص الموجودين في المكان ، ثم اكتشف وجود أسلحة ومعدات عسكرية مخفية داخل العربات ، عندها أدرك أن تلك الاستعدادات لم تكن مرتبطة بأغراض اعتيادية، وإنما كانت تمهيداً لعمل عسكري يستهدف منكو خان وأنصاره ، ولا سيما أثناء الاحتفالات المرتبطة بتوليه عرش الإمبراطورية المغولية.

وبعد أن تأكد كشك من خطورة ما شاهده ، توجه إلى معسكر منكو خان لإبلاغه بالأمر وتحذيره من احتمال تعرضه لهجوم مفاجئ. ولم يبدو منكو خان في بداية الأمر اهتماماً كبيراً بتحذير الصياد، إلا أن الأمراء المغول وأبناء الملوك والأمراء حثوه على الأخذ بالتحذير والاستعداد لمواجهة الخطر المحتمل وعلى إثر ذلك، اتخذ منكو خان إجراءات

احترازية، فأصدر أمراً بمنع الدخول إلى المعسكر أو مغادرته، بهدف إحكام السيطرة على حركة الأشخاص داخله وخارجه[61]

ولم يكتفِ منكوخان بذلك، بل أراد التحقق من حقيقة المعلومات الواردة إليه، فكلف مجموعة من الأمراء الذين كان يثق بهم، إلى جانب عدد من القادة والقضاة، بالتحقيق في القضية، وكان من أبرزهم يرغوجي الكبير ومنكسار نويان ، كما أرسل مع منكسار نويان قوة من الفرسان قوامها نحو ألفين أو ثلاثة آلاف فارس، وأمرهم بالتخفي والتوجه إلى معسكر الأمراء المعارضين، وذلك للكشف عن حقيقة مخططهم وإحباطه ، وبعد نجاح هذه الخطة وانكشاف أمر المتآمرين، توجهوا إلى مقابلة منكو خان، إلا أنه لم يبادر إلى استجوابهم مباشرة، بل أبقاهم في الانتظار مدة ثلاثة أيام ، وفي اليوم الرابع بدأ التحقيق معهم في الاتهامات الموجهة إليهم، وبعد استكمال التحقيق وظهور حقيقة موقفهم، طلب المتهمون الصفح وأظهروا الندم على ما قاموا به. وكاد منكو خان أن يستجيب لطلبهم بالعفو، غير أن أبناء الملوك والأمراء أشاروا عليه بضرورة معاقبتهم لما ارتكبوه من مخالفة لسلطته [62]

بعد انتهاء إجراءات المحاكمة، أصدر منكوخان حكماً بإعدام المتآمرين، ثم جرى القبض على شيرامون وناقو ونويان وعدد من الأمراء الذين عارضوا سلطته، وبذلك تمكن منكوخان من القضاء على هذه المحاولة وإحكام سيطرته على الحكم.

مقتل اوغول غايميش

كانت أوغول غايميش من أبرز زوجات كيوك خان، وأنجبت منه ناقو وخواجه، وكانت تتبع الديانة المسيحية. وبعد وفاة كيوك خان، بادرت إلى إبلاغ سيورقوقيتيتي بيكي، أرملة تولوي خان، والأمير باتو خان، بوفاته، ثم انتقلت إلى المعسكر السابق لزوجها في إيميل قوجين، واختارت الإقامة في المكان الذي كان كيوك خان يتخذه مقراً له [63]

وأدى غياب الحسم بشأن الخانية إلى نشوء تنافس بين الأمراء المغول حول من يتولى عرش الإمبراطورية ، وفي ظل هذا التنافس برز دور سيورقوقيتيتي بيكي، التي أسهمت بما اتصفت به من حنكة وحسن تدبير في ترجيح كفة منكو خان ، ونظراً إلى استمرار الخلاف بين الأمراء، تقرر تأجيل انعقاد القوريلتاي إلى العام التالي، وبقيت إدارة شؤون الحكم خلال هذه الفترة بيد أوغول غايميش وابنيها إلا أن إدارتهم لم تكن بالمستوى الذي يتطلبه تسيير شؤون البلاط، إذ اتسمت قراراتهم بالتفرد وعدم الاستقرار [64]

وفي الوقت الذي كانت فيه مسألة الخانية قيد التداول، بذلت أوغول غايميش وابناها جهوداً للحيلولة دون وصول منكو خان إلى الحكم ، فقد تمسكوا بموقفهم الرافض لتولي منكو خان الخانية، وهو ما ظهر في المراسلات التي وجهوها إلى الأمير باتو خان وإلى عدد من الأمراء ، وأكدوا في تلك المراسلات أن اختيار منكو خان لا يتفق مع القواعد التي أرساها جنكيز خان، وطالبوا بأن تؤول الخانية إلى أحد أبناء أوكتاي خان [65] كما سعى ناقو وخواجه إلى تعطيل انعقاد القوريلتاي وتأخير موعده، من خلال محاولة إحداث خلاف بين الأمراء حول الاجتماع والمرشح الذي ينبغي أن يتولى الحكم. ولم يكن هذا الموقف مقتصراً عليهما، إذ شاركهما فيه عدد من أفراد أسرة أوكتاي خان وكيوك خان، الذين رأوا أن الخانية ينبغي أن تستمر ضمن ذريتهما ، وكان من بين الأسماء التي طرحت لتولي الحكم شيرامون بن كوجو بن أوكتاي خان، كما أبدى المعارضون اعتراضهم على الطريقة التي جرى بها اختيار منكو خان، وحاولوا دعم موقفهم بمجموعة من الحجج والروايات.

وعندما اتجه الأمراء إلى تثبيت اختيار منكو خان، ظهرت اعتراضات من بعض أفراد الأسرة الحاكمة، واتخذت هذه المعارضة أشكالاً متعددة، من بينها محاولة إطالة المفاوضات وإثارة الشكوك بشأن شرعية اختياره. كما جرى إرسال الرسل إلى الأمير باتو خان لإقناعه بضرورة المحافظة على الخانية ضمن نسل أوكتاي خان وكيوك خان [66]

ورد الأمير باتو خان على هذه المساعي بالتأكيد على أن قرار اختيار منكو خان قد اتخذ بعد التشاور مع كبار الأمراء، وأن الرجوع عنه سيؤدي إلى اضطراب نظام الحكم وإحداث خلل في شؤون المملكة ، وأوضح أن إعادة فتح مسألة الخانية ستؤدي إلى تفكك الاتفاق القائم، وأن اتساع الإمبراطورية المغولية واتساع نطاق إدارتها يفرضان اختيار حاكم يمتلك القدرة والخبرة اللازمة لإدارة شؤونها، لا أن تُترك سلطة دولة واسعة لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية بسبب صغر سنهم [67] واستمرت المراسلات بين الطرفين من غير أن تجدي نفعاً ، وكان منكو خان وأمه سيورقوقيتيتي بيكي يراسلان الجماعات المعارضة لانتخابه متبعين معهم اسلوب المراعاة والمولاة والمهادنة والمناصحة ، وبدأت سيورقوقيتيتي بيكي تستميل الأقارب والعشائر أيضاً باللطف والحفاوة وتدعوهم لحضور الاجتماع لانتخاب ابنها منكو خان [68]

وفي اثناء ذلك اتجه الى قراقورم معظم الأمراء المغول ممن اتفقوا على انتخاب منكوخان حاكماً لهم وأرسل الأمير باتو خان اخوته بركة خان وتقاتيمور نيابة عنه، وتوجه عدد كبير من الأمراء المغول القادمين من معسكر ألغ - ايف - أي معسكر جنكيز خان – لحضور الاجتماع المجلس العام .

بعد أن اجتمع عدد كبير من الأمراء المغول، اتجهوا إلى إلزام أوغول غايميش وابنيها خواجه وناقو بالحضور إلى القوريلتاي، فأرسلوا الأمير شيرامون إليهم حاملاً رسالة تؤكد استمرار انعقاد الاجتماع إلى حين وصولهم، وأن عدم الحضور لن يُقبل له عذر. وأوضحوا في رسالتهم أن اجتماع أفراد أسرة جنكيز خان قد أصبح أمراً واقعاً، وأن الغاية منه إعادة النظر في شؤون المملكة وتسوية ما علق بها من خلافات[69]

وأمام إصرار الأمراء على عقد الاجتماع، اضطرت أوغول غايميش وأبناؤها إلى التعامل مع الأمر الواقع، ولا سيما بعد وصول الرسل الذين أخبروهم باجتماع أبناء الملوك والأمراء استعداداً للقوريلتاي ، وكان من بين الحاضرين عدد كبير من أفراد الأسرة المغولية الحاكمة، وفي مقدمتهم بعض أبناء باتوخان وأعمامه، إلى جانب عدد من أبناء أوكتاي خان وكيوك خان وكبار القادة والأمراء[70] وقد بلغ عدد المجتمعين عدداً كبيراً، واصطف الجيش خارج المعسكر، وكان من بينهم عدد من أبرز المحاربين، ثم اتجهوا إلى تأييد منكوخان ومبايعته للخانية.

وفي هذه الأثناء، ظل حضور أوغول غايميش وابنها خواجه ومن معهما موضع انتظار، إذ بعث الأمراء إليهم رسائل متعددة يحثونهم فيها على الإسراع إلى معسكر منكوخان، مؤكدين أن حضورهم سيتيح لهم توضيح موقفهم والدفاع عن أنفسهم إذا كانوا غير مشاركين في المؤامرة ، كما أوضحوا لهم أن المشاركة في القوريلتاي أصبحت أمراً لا يمكن تجاهله بعد اجتماع معظم أفراد الأسرة الحاكمة.

وعندما وصل خواجه إلى مرحلة التردد في المجيء، حاول تأخير سفره، في حين استمر الأمراء في حثه على الحضور. وقد كان الغرض من هذه المساعي الوصول إلى موقف واضح من جانب أوغول غايميش وأبنائها تجاه اختيار منكوخان [71] بعد أن أصبح انعقاد القوريلتاي أمراً واقعاً .

أرسلت أوغول غايميش رسالة إلى الأمراء، استندت فيها إلى تعهد سابق يتعلق ببقاء الخانية في أسرة أوكتاي خان، واتهمتهم بالتراجع عن ذلك التعهد ومخالفة ما سبق أن التزموا به ، وأثارت هذه الرسالة غضب منكو خان فأمر

بالقبض عليها [72] وبعد إحضارها إلى معسكره، أُرسلت مع والدة شيرامون، حفيد أوكتاي خان، إلى معسكر سيورقوقيتيتي بيكي، اذ تولى منكسار مهمة التحقيق معها في الاتهامات الموجهة إليها ، وخلال التحقيق جرى التثبت من مختلف التهم المنسوبة إلى أوغول غايميش، وبعد استكمال التحقيق وثبوت ما نسب إليها، صدر الحكم بحقها ، فنفت في لباد وألقي بها في الماء حتى غرقت، وكان ذلك سنة **650هـ/1252م** وانتهى موقفها المعارض لمنكو خان، وأزيل أحد أبرز مراكز المعارضة أمام سلطته[73]

وصلت الامبراطورية المغولية الى نهايتها بموت منكو خان وبعد فترة شهدت الانقسام النهائي للإمبراطورية وفي الوقت ذاته بروز اعظم انجازين للأبناء جنكيز خان وهي : تسلم سلالة اليان زمام الحكم في الصين العظمى وسلالة والالخانات في ايران العظمى[74]

محاكمة الاداريين :

كانت هناك خمس عقوبات تقليدية تنفذ في الصين بحق المخالفين والتي عرفت بـ (وو – سنج) العقوبات التقليدية الخمس وهي عقوبة الاعدام ، والنفي الى مسافة ثلاثة الاف لي [75] او الفي لي ، والعقوبة الثالثة السجن لدة تتراوح بين السنة والثلاث سنوات ، اضافة الى الضرب بعصا ثخينة ما بين ستون الى مائة ضربة ، والضرب بعصا رفيعة ما بين عشرة الى خمسون ضربة [76]

ادخلت الهيئة التشريعية تعديلات فريدة على عقوبة الاعدام فقد قاموا باستبدال الشنق او التقطيع البطيء للجسد واعتبرت هذه العقوبة من اقوى العقوبات التي يمكن انزالها بالمتهمين الذين اتهموا بالخيانة العظمى وبالمقارنة مع هذه العقوبة فضل الشنق الذي يعبر الانسان بسهولة الى العالم الاخر [77]

برز نوع من المرونة في تطبيق قوانين الاعدام في عهد قوبيلاي خان الذي قام بإصدار مرسوم امر فيه بمراجعة جميع التهم المحكومة بالإعدام مراجعة دقيقة للغاية قبل تنفيذها فوصل الامر عنده بمراجعة ملفات المحكومين بالإعدام بنفسه وخفف الكثير من الاحكام [78] اذ قام بتخفيف عقوبة الاعدام بنفسه وخفف الكثير من الاحكام ، وقام بتخفيف عقوبة الاعدام الى السجن مدى الحياة لكافة المتهمين الذين حكم عليهم بالإعدام [79] الى السجن مدى الحياة لكافة المتهمين الذين حكم عليهم بالإعدام ففضل القا ان سجنهم وتسخيرهم للعمل بدلاً من ان يذبحوا كما تذبح القطيع من الخراف ، اعتبرت السلطة الحاكمة المغولية ان عقوبة النفي التقليدية غير كافية التي تحدد فيها المسافة على المحكوم وينفى بعيداً عن موطنه الاصلي بمسافة بعيدة للغاية ، فقد نظر المغول الاناس الرعيون ان من الضروري اضافة الاعمال الشاقة الى جانب النفي لزيادة معناة المحكومين، ومن ملاحق التي اضافت الى قانون العقوبات الخمسة الغرامات المادية التعويض المالي للمتهمين الذين لم تتجاوز اعمارهم الخمسة عشر عام وكبار السن ايضاً ، وشمل التعويض المالي الاشخاص المتدهورين صحياً [80]

نفذت عقوبة الغرامة المالية بشكل كبير على الموظفين الاداريين الذين يرتكبون جرائم خفيفة ، فتقوم السلطة الحاكمة بقطع رواتبهم او تخفيضها او الصرف من الخدمة العامة كعقوبة لهم على فعلتهم ، اما العقوبة الاخرى لهم والاكبر من العقوبة الانفة الذكر هي عقوبة الغرامة المادية المضاعفة تسع مرات ، وتطبق في الاغلب على المتهم بالسرقة فيقوم السارق بتعويض الغرض المسروق بتسع اضعاف قيمته .

محاكمة تاج الدين الاربيلي :- تعتبر قضية الموظف الاداري الكردي تاج الدين الاربيلي من اول القضايا في محكمة اليارغو التي اسلفنا ذكرها ، اخفق الاربيلي في اخضاع قلعة اربيل التي تقع في شمال العراق للامبراطورية المغولية ، فأمر السلطان بدهن جلده بشحم الخروف ولفه باللباد والحبال ورميه تحت اشعة الشمس الصيف الحارقة وبعد فترة وجيزة تعفن الدهن وبدأت يخرج من جسده الديدان التي نهشت لحمه ومات اثر التعذيب وقتل معه طفله الذي قطع الى قسمين وعلق كل قسم من جسده الصغير على ضفة من ضفاف نهر دجلة ليكون عبرة لمن اعتبر [81]

القضاء في الدولة الإيلخانية

بعد قيام الدولة الإيلخانية في إيران والعراق، لم يختفي النظام القضائي الإسلامي، وإنما استمر إلى جانب المؤسسات والقواعد المغولية ، وان مؤسسة القضاء حافظت على أهميتها، وأن تعيين قاضي القضاة كان من اختصاص صاحب الديوان في بغداد، بينما كان قاضي القضاة يتولى تعيين القضاة في المدن الرئيسة في العراق [82] أما في بقية أقاليم الدولة الإيلخانية، فكان قاضي قضاة الممالك المقيم مع السلطان المغولي يتولى تعيين القضاة ، ويتضح هنا ان القضاء في الدولة الإيلخانية لم يكن مؤسسة واحدة بسيطة، بل كان يتضمن تدرجًا وظيفيًا وقضائيًا، يبدأ من السلطة القضائية العليا ويمتد إلى قضاة المدن والأقاليم

محاكمة الاداريين في عهد الدولة الايلخانية

كانوا سلاطين المغول يبجلون امرائهم وطبقات النبلاء اذ انهم كانوا يتجنبون قدر المستطاع اهراق دمائهم على الارض فقد كانوا يعدمون الملوك والحكام وطبقة النبلاء بطريقة خاصة تتلخص بلفهم باللباد وذلك لكي يمتص دمهم قبل ان يسيل دمهم على الارض .

تختلف الدولة الاليخانية في محاكمتها لأمراء الاسرة الحاكمة الذين طمعوا للمشاركة بالحكم في سبيل اعتلاء عرش السلطنة ، فقد مثل عهد السلطان غازان بن ارغون **(694 – 703 هـ / 1295 – 1304 م)** مرحلة مهمة جدًا في تاريخ القضاء الإيلخاني [83] اذ امر غازان بقتل خمس امراء من الاسرة الحاكمة ، وسبعة وثلاثين نفساً من الامراء المغول ، وفي عام **695 هـ / 1296 م** اجريت اهم جلسة في اليارغو والتي ترأسها السلطان غازان بنفسه ، ففي هذا التاريخ تمت محاكمة الخصمين وزير المالية المستوفي والطبيبي التاجر ورجل الاعمال بتهمة الاختلاس ، نطقت محكمة اليارغو بالحكم والذي قضى بإعدام التاجر ورجل الاعمال الايراني الطبيبي[84] هذا يدل على ان اليارغو رغم اجراءاتها المعقدة والمطولة في القضايا كانت تحسم القضايا التي تخص الجهات العليا بشكل اسرع .

مقتل الامير نوروز :- اوجز السلطان غازان خيفة من بقاء الامير المغولي نوروز الذي امتاز بقوته ، قام بمحاكمته معللاً ان تهمته هي بسبب المؤامرة بينه وبين الامراء المغول المعارضين ، اطلق الحكم عليه بالاعدام ونفذ عام **696 هـ / 1297 م** وقتل معه جميع افراد عائلته .

محاكمة الوزير صدر الدين الزنجاني :- في عام **697 هـ / 1298 م** القي القبض على الزنجاني الذي ارتفع شأنه بعد مقتل نوروز وذلك بسبب مؤامرته الكثيرة والتي لم تحتمل بعد ، فاراد الوقوع بين قتلغ شاه ورشيد الدين لكن محاولته

باءت بالفشل وتم كشفها من قبل السلطان غازان وامر بالقاء القبض عليه ومحاكمته وفي اليوم التالي قضى الحكم بإعدامه [85]

وفي عهد السلطان محمد خودابندا أولجايتو ثامن ملوك الالخانية **(703 – 716 هـ / 1304 – 1316 م)** اخو السلطان غازان ، اتهم رئيس وزراء رشيد الدين (طلال الدين جور سورخي) بتهمة الاختلاس ، اقتضى الحكم باعدام جور سورخي وجلد جميع المدعين معه[86]

قضية تشوبان وناز خاتون :- تعد من اهم القضايا التي حدثت في عهد السلطان أولجايتو ، والتي استشهد فيها بقوانين الياسا الجنكيزية ، ادعى تشوبان ان كل الاراضي التي ورثتها الخاتون عن ابيها اسير الحرب " أسر خلال حصار بغداد " تعود ملكيتها اليه ، وذلك وفق القانون الذي ينص بأن الاسير وكل ما يملك للجانب الذي اسره وعليه فأن جميع صكوك الاراضي التي تقع في حوزة ناز خاتون هي ملك له ، وهو ما لا تقره الشريعة فقام اولجايتوا بتعويض تشوبان بأراض في احد الاقاليم لكي يسحب شكواه ويتنازل عن ادعاءه في حق تملك اراضي الخاتون [87]

وفي عهد ابا سعيد بهادر خان طمع الامراء مرة اخرى في المشاركة بعرش الحكم المغولي وعلى وجه الاخص الامراء الذين تزوجوا من بنات الاسرة المغولية ايجاد مكان لهم في الحكم مستهينين بالاليخان الصغير الذي اثبت من الجرأة والشجاعة عند وقوفه بوجه اطماعهم حتى قضى على فتنهم وساقهم واحداً تلو الاخر الى المحكمة وحاكمهم على افعالهم وانهى وجودهم ، لم تطل بعد ذلك البلاد بالاليخان الذي ترك البلاد بعده نهباً لأطماع الامراء الذين وزعوها فيما بينهم بعد حروباً طويلة [88]

ختاماً لم تستطع المؤسسات القانونية في ايران تحت حكم الالخانات ، ان تصل الى مستوى تطور وتعقيد مثيلتها في الصين زمن حكم اسرة اليان ، وربما السبب في ذلك هو اتكاء القانون على احكام الشريعة الجاهزة مسبقاً والتي بقيت دون ان تتطور ومع ان قانون اليارغو الذي عمل جنباً الى جنب معها تطور وتغير بمرور الزمن [89]

القضاء المغولي والقضاء الشرعي

تداخل نظامان في الدولة الإيلخانية اولهما هو القضاء المرتبط بالتقاليد والقواعد المغولية، ومنه اليرغو ، والثاني هو القضاء الإسلامي الشرعي ، الذي استمر في المدن الإسلامية، وكان على رأسه قاضي القضاة ويتبعه قضاة المدن والأقاليم.

وهذا التعايش بين النظامين استمر فترة من الحكم الإيلخاني[90] ثم تغيرت مكانة كل منهما بصورة كبيرة بعد إسلام غازان خان ، واتجهت الدولة بصورة أكبر إلى دعم المؤسسات الإسلامية وإصلاح القضاء ، وان مؤسسة القضاء الإسلامي بقيت قائمة حتى في ظل الحكم المغولي .

الخـاتـــــــمة

بعد دراسة المحاكم في الإمبراطورية المغولية ، تبين لنا جملة من النتائج يمكن إجمال أبرزها على النحو الآتي :

1- أدت المحاكم دورًا محوريًا في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية في الإمبراطورية المغولية ، إذ أسهمت في ضبط العلاقات بين أفراد المجتمع، وترسيخ سلطة الدولة، والفصل في المنازعات وفق القواعد والأحكام المعمول بها.
2- أسهم النظام القضائي المغولي في حماية حقوق الأفراد وتنظيم شؤونهم وفق الأطر القانونية السائدة آنذاك ، ولا سيما أحكام الياسا التي عدت من أهم القواعد المنظمة للحياة العامة ، وقد اتسمت بعض أحكامها بالصرامة تجاه من يخالفها، وفرضت عقوبات شديدة على المخالفين.
3- ارتبطت أحكام الياسا بواقع الحياة التي عاشها جنكيز خان وتجربته السياسية والعسكرية، إذ تأثرت بما مر به من أحداث وصراعات وما واجهه من تحديات سياسية واجتماعية، فضلًا عن تجاربه خلال حروبه، الأمر الذي انعكس على طبيعة القواعد التي وضعها لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع.
4- مثلت المحاكم المغولية نموذجًا مهمًا في تطور الإدارة القضائية في الإمبراطوريات التاريخية، إذ اتجه النظام القضائي إلى تطبيق الأحكام على مختلف فئات المجتمع دون أن يكون الانتماء الطبقي أو المكانة الاجتماعية مانعًا من الخضوع للقانون، فكان الأمراء وغيرهم عرضة للمساءلة والعقوبة.
5- اتسمت العقوبات في النظام القضائي المغولي بالشدة والصرامة، إذ فرضت عقوبات قاسية على بعض الجرائم، ومنها السرقة التي كان ينظر إليها بوصفها من الأفعال المرفوضة بشدة .
6- لم يقتصر تطبيق النظام القضائي على عامة الناس، بل شمل الأمراء وأصحاب المكانة والنفوذ، إذ كان من الممكن إخضاعهم للمسائلة والعقوبة عند ارتكاب المخالفات.
7- على الرغم من شدة بعض أحكام الياسا وقسوة العقوبات في النظام المغولي، فإن التجربة المغولية أسهمت في الانتقال من حالة التشتت القبلي إلى بناء كيان سياسي وإداري واسع، فقد تمكن جنكيز خان من توحيد القبائل المغولية المتنازعة وإخضاعها لنظام سياسي وإداري أكثر تنظيمًا، ثم تطورت دولته إلى إمبراطورية واسعة امتلكت مؤسسات ونظمًا إدارية وقضائية أسهمت في ترسيخ كيانها السياسي والحضاري .

الهوامش

1) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 7 ، ص 5
2) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج5 ، ص 451
3) اقبال ، تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية ، ص 113
4) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 290
5) بارتولد ، تركستان من الفتح العربي حتى الغزو المغولي ، ص 82
6) خصباك ، العراق في عهد المغول الأيلخانيين : الفتح – الإدارة – الأحوال الاقتصادية – الأحوال الاجتماعية ، ص 118
7) القزاز ، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية ، ص 162
8) الهمذاني ، جامع التواريخ ص 278
9) الصياد ، تاريخ المغول ، ص 323
10) الجنابي ، التاريخ الاداري والسياسي والعسكري للمغول ، ص 31
11) تاريخ العظام المغوليين ، 173
12) احمد ، علي ربيع محمود ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 10
13) احمد ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 13
14) القزاز ، الحياة السياسية في العراق ، ص 54
15) خصباك ، العراق في عهد المغول ، ص 120

16) العزاوي ، ايران في عهد غازان ، ص 142

17) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ، ص 487

18) نفسه ، ص 492

19) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 292

20) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ص 23

21) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ج 2 ، ص 128

22) ابن الفوطي ، مجمع الآداب في معجم الألقاب ، ص111

23) الجنابي ، النظام الاداري والسياسي والعسكري ، ص 32

24) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 300

25) ابن الفوطي ، مجمع الآداب في معجم الألقاب ، ص 111

26) اقبال ، تاريخ ايران ، ص 285

27) الجنابي ، النظام الاداري والسياسي والعسكري للمغول ، ص 33

28) احمد ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 24

29) العزاوي ، ايران في عهد غازان ، ص 30

30) اقبال ، تاريخ الدولة المغولية ، ص 104

31) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 330

32) الجويني ، ص 60

33) المغول بين الانكسار والانتشار ، ص 81

34) اقبال ، تاريخ ايران ، ص 386

35) الجويني ، تاريخ فاتح العالم ، ص 66

36) العريني ، المغول ، ص 31

37) اقبال ، تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان ، ص 113

38) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 300

39) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 333

40) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج2 ، ص 424

41) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ، ص 358

42) المصدر نفسه ، ص 437

43) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ص 129

44) فهمي ، الدولة المغولية في ايران ، ص 29

45) لاين ، عصر المغول ، ص 143

46) الجويني ، تاريخ جهانكشاي ، ج 1 ، ص 58

47) اقبال ، تاريخ المغول ، ص 98

48) تركستان من الفتح العربي حتى الغزو المغولي ، ص 168

49) احمد ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 24

50) ابن ايبك ، كنز الدرر ، ج 9 ، ص 12

51) تاريخ المغول العظام ، 270

52) الجويني ، ص 252

53) اقبال ، تاريخ ايران ، 421

54) فولسكي ، السلطة والشرعية دراسة في المازق المغولي

55) العريني ، المغول ، ص 93

56) لاين ، سلسلة الحياة عبر التاريخ ، ص 119

57) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ، ص 498

58) ابن الفوطي ، نفسه ، ص 531

59) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 313

60) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ص 55

61) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ج 2 ، ص 141

62) العمري ، مسالك الابصار ، ج 3 ، ص 98

63) المقريزي ، المواعظ والاعتبار ، ج 3 ، ص 83

64) العمري ، مسالك الابصار ، ص 115

65) الهمذاني ، جامع التواريخ ، 289

66) العريني ، المغول ، ص 96

67) بارتولد ، العالم الاسلامي في العصر المغولي ، ص 26

68) العمري ، مسالك الابصار ، ج3 ، ص 97

69) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ص 391

70) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 4 ، ص 312

71) خصباك ، العراق في عهد المغول ، ص 121

72) احمد ، الإصلاحات القضائية في زمن غازان خان في ضوء كتابات رشيد الدين فضل الله الهمذاني ، ص 119

73) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 371

74) فهمي ، تاريخ الدولة المغولية في ايران ، ص 65

75) المقريزي ، المواعظ ، ج 3 ، ص 98

76) احمد ، الإصلاحات القضائية في زمن غازان خان في ضوء كتابات رشيد الدين فضل الله الهمذاني ، ص 122

77) بارتولد ، العالم الاسلامي في العصر المغولي ، ص 30

78) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ص 391

79) المصدر نفسه ، ص 391

80) لاين ، عصر المغول ، ص 145

81) اقبال ، تاريخ المغول ، ص 219

82) العريني ، المغول ، ص 96
83) احمد ، الإصلاحات القضائية في زمن غازان خان في ضوء كتابات رشيد الدين فضل الله الهمذاني ، ص 120

84) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 378

85) العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج 1 ، ص 423

المصادر

1- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد (ت: 630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت.
2- ابن العبري، غريغوريوس الملطي (ت: 685هـ/1286م) ، تاريخ مختصر الدول.
3- ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد (ت: 723هـ)، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، 1987م.
- مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر – وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط1، 1416هـ.
4- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، مصر.
5- الجوزجاني، صدر الدين أبو عمر ومنهاج الدين عثمان بن سراج الدين محمد (ت: 698هـ/1298م)، طبقات ناصري، ترجمة: ملكة علي التركي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012م.
6- الجويني، علاء الدين عطا ملك بن بهاء الدين محمد بن محمد (ت: 681هـ/1282م)، تاريخ جهانكشاي، ترجمة: محمد التونجي، دار الملاح للطباعة والنشر، 1405هـ/1985م.
7- الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك (ت: 736هـ/1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر: الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق: أولرخ هارمان، المعهد الألماني للآثار بالقاهرة، 1971م.
8- الشيرازي، أديب شرف الدين عبد الله بن فضل الله (ت: 719هـ/1362م)، تاريخ وصاف الحضرة، ترجمة: عبد المحمدي، إيران، 1364م.
9- القلقشندي، أحمد بن علي (ت: 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، وطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/1922م.
10- الكتبي، محمود بن شاكر بن أحمد (ت: 764هـ/1362م)، عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر - نبيلة عبد المنعم، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977م.
- فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: علي محمد بن عوض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت: 2000 م
11- الهمذاني، رشيد الدين فضل الله (ت: 718هـ/1318م)، جامع التواريخ، ترجمة: محمد صادق نشأت، ومحمد موسى هنداوي، وفؤاد عبد المعطي الصياد، راجعه وقدم له: يحيى الخشاب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة

المراجع

1- ارنولد، سيرت و.، الدعوة إلى الإسلام ، ترجمة : حسن إبراهيم حسن، وعبد المجيد عابدين، وإسماعيل النحراوي، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

2- إقبال، عباس، تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية 205هـ/820م – 1343هـ/1925م، تحقيق : السباعي محمد السباعي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م

- تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب، اصدارات المجمع الثقافي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

3- بارتولد، فاسيلي، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة: د. أحمد سعيد سليمان، راجعه: إبراهيم صبري، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

- تركستان من الفتح العربي حتى الغزو المغولي ، ترجمة : صلاح الدين عثمان هاشم ، أشرف على طبعه قسم التراث العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٠١ ه/ ١٩٨١ م .

4- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية والإمبراطورية العربية وانحلالها، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1961م.

5- بوزورث، كليفورد أ.، الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي: دراسة في التاريخ والأنساب، ترجمة: حسين علي اللبودي، مراجعة: د. سليمان إبراهيم العسكري، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، بالاشتراك مع مؤسسة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، مصر، 1955م.

6- الخالدي، إسماعيل عبد الله، العالم الإسلامي والغزو المغولي، بإشراف: أحمد محمد العسال وعبد الستار فتح عبد العال، مكتبة الفلاح، الكويت، بيروت، 1404هـ/1984م.

7- خصباك، جعفر حسين، العراق في عهد المغول الإيلخانيين: الفتح – الإدارة – الأحوال الاقتصادية – الأحوال الاجتماعية (656–736هـ/1258–1335م)، بغداد، مطبعة العاني، 1986م.

8- سليمان، أحمد السعيد، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة، دار المعارف، مصر، د.ت.

9- الصياد، د. فؤاد عبد المعطي، المغول في التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت.

10- العريني، د. السيد الباز، المغول، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ/1986م.

11- عكاشة، ثروت، إعصار من الشرق – جنكيز خان، دار الشروق، القاهرة، 1992م.

12- فامبري، أرمينوس، تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر، ترجمة: أحمد محمود الساداتي، راجعه: يحيى الخشاب، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة.

13- فهمي، عبد السلام عبد العزيز، تاريخ الدولة المغولية في إيران، دار المعارف، القاهرة، 1981م.

14- القزاز، محمد صالح داود ، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، 1970م.

15- لاين، جورج، سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ : عصر المغول ، ترجمة: تغريد الغضبان ، هيئة ابو ضبي للسياحة والفنون ، 2012 م

الدراسات السابقة

1- احمد ، علي ربيع محمود ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية من خلال قوانين الياسا ، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي ، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا ، القاهرة ، 1439 هـ / 2018 م .

2- احمد ،احمد عز العرب ، الإصلاحات القضائية في زمن غازان خان في ضوء كتابات رشيد الدين فضل الله الهمذاني **694–703هـ/1294–1303م** ، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد 53، 2015م

3- الجنابي ، انعام حميد شرموط ، النظام الاداري والسياسي والعسكري عند المغول **(599 / 658 هـ)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي ، جامعة الانبار/ كلية التربية للبنات ، **1427 هـ / 2006 م**

4- الطائي ، سعاد هادي حسن ، الدور السياسي والعسكري لقبائل الكرابيت والمركبيت والنايمان خلال العصر العباسي (59 – 615 هـ / 1194 – 1218 م) ، جامعة بغداد /كلية التربية أبن رشد /قسم التاريخ

5- غنيمات ، قاسم محمد مزعل ، الجيش المغولي في الفترة ما بين **(615 – 736 هـ / 1218 – 1335 م)** ، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي ، كلية الدارسة العليا ، الجامعة الاردنية ، 2003 م